المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 03 فبراير 2025

تقرأون في هذا الملف

مدونة الأسرة
صراع مشاريع طبقية لا أيديولوجية فحسب

- لا دجٍ لتأمين المخاطر المهنية في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بدون إرادة سياسية...
- مستجدات نضال بلدة بني تجيت (حوار مع المناضل عبد الصادق بنعزوزي)
- تنسيقة التعاقد المفروض: بعد سبع سنوات من النضال (حوار)
- موت 5 عمال في نفق بسد المختار السوسي بإقليم تارودانت: نزيف حوادث الشغل مستمر... أين منظمات الطبقة العاملة؟
- تارودانت: 5 عمال يفارقون الحياة تحت الأنقاض، ضحايا الأرباح في كل مكان
- هل يستطيع الشعب السوري مقاومة نظام رأسمالي جديد؟
- دولاند ترامب يخطط لتصفية القضية الفلسطينية
- مقترح تعديلات مدونة الأسرة هل من مكاسب في مجتمع ميزته اضطهاد النساء؟
- لماذا ترتعد الرجعية الدينية من نيل النساء حقوقا قانونية أساسية؟
- التفكير الجنساني، البطريركية و/أو الرأسمالية: لنعد فتح النقاش

النقابات العمالية من الوطنية الصدمية إلى الجامعة الشعبية

بقلم جان وسيمون لاكوتور Jean et Simonne Lacouture

قسم رابع؛ القسم ما قبل الأخير

تقديم: لا شك أن الإهمال البالغ الذي صار إليه تاريخ الحركة العمالية بالمغرب لا يعدو أن يكون سوى أمارة من أمارات التردي الإجمالي لهذه الحركة. فالجهود الجدية المتناولة جانبها النقابي كادت تتوقف كليا بإتمام الفقيد البير عياش ثلاثيته الموسومة «الحركة النقابية بالمغرب» بصدور جزئها الثالث قبل 31 سنة (سبتمبر 1993). وكذا الأمر من جانبها السياسي، بإيقاف المَنِيَّة جهودَ الفقيد شكيب أرسلان، الذي خص الحزب الشيوعي المغربي بدراسة هي أجود ما تناول هذا الحزبَ العمالي. والأمَرُّ ما هي عليه انشغالاتُ المنظمات النقابيةُ اليوم بتاريخ كفاح الطبقة العاملة ومنظماتها؟ فهذا موضوع مهجور ما خلا بعض جهود التوثيق التي تقوم بها كدش بإصدار مصنفات بيانات وكرونولوجيا.

سعينا دوما، منذ صدور جريدة المناضل- ة قبل 20 سنة، إلى إتاحة المكتوب عن الحركة العمالية لمناضلي طبقتنا ومناضلاتها، بترجمة ما يتناول حقبا سالفة، وبمتابعة لأبرز نضالات العقود الثلاثة الأخيرة. نواصل بمد القارئ- ة بتناول صحفي للحركة العمالية المغربية ورد في فصلا ضمن كتاب «المغرب أمام امتحان» للصحفيين جان وسيمون لاكوتور Jean et Simonne Lacouture الصادر في العام 1958عن دار نشر Seuil بباريس. نورد هذا المجهود رغم طابعه الوصفي حصرا، ورغم زاوية نظره البعيدة عن تناول ماركسي لهذا الشأن، وذلك توخيا لأدنى إفادة ممكنة ولحفز الاهتمام.

بعد عشرين عامًا: الظهير النقابي

"الحمد لله وحده ؛

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا أصدرنا أمرنا الشريف بما يأتي:

الباب الأول - الغاية من النقابات المهنية وتأسيسها

الفصل 1

إن القصد الوحيد من النقابات المهنية هو الدرس والدفاع عن المصالح الاقتصادية والصناعية والتجارية والفلاحية الخاصة بالمنخرطين فيها.

الفصل 2

يجوز أن تتأسس بكل حرية النقابات المهنية من طرف أشخاص يتعاطون مهنة واحدة يشبه بعضها بعضا أو حِرفا يرتبط بعضها ببعض ومُعدة لصنع مواد معينة أو يتعاطون مهنة حرة واحدة

بهذا الأسلوب المفخم المميز للمُشرع الشريفي، وبعد عشرين سنة من الأمل، رأى العمال المغاربة صدور تشريع نقابي حقيقي (7) في 16 يوليوز 1957. ويقضي هذا النص أيضا بأنه "يمكن أن تُحْدَث النقابات في ما بين أ وظفين». (وهذا أمر يمثل، حسب ما يبدو، تنازلا من الملك الذي لم يكن يحبذ ذلك) ولكن ليس بين "الأعوان المكلفين بالسهر على سلامة الدولة والأمن العام". وينص على أنه "يمكن للنساء المتزوجات اللاتي يزاولن مهنة أو حرفة أن ينخرطن في النقابات المهنية وأن يساهمن في إدارتها أو تدبير شؤونها».

لكن المقتضيات التي قد تكون أهم واردةً بشكل عرضي في مرسوم مرفق. فقد نص على أن "أي شخص مكلف بـ... الإدارة أو التسيير... يجب أن يكون مغربي الجنسية"، وأنه كإجراء انتقالي، لدى الأمين العام للحكومة مهلة ثلاثة أشهر للاعتراض على إنشاء أي نقابة، ولدى النقابات الموجودة على الأراضي المغربية مهلة ثلاثة أشهر للتلاؤم مع التشريع الجديد. على هذا النحو، لم يقتصر الأمر على حرمان الأجانب، بمن فيهم الفرنسيين، من حق المشاركة في إدارة نقابة وتسييرها، بل إن على المنظمات العمالية القائمة، الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين CFTC والقوة العمالية FO وغيرها - أن تنتفي. بذلك كانت النقابية المغربية ترد للنقابية الأوروبية الصاع صاعين. (8)

وكان ظهير سابق مؤرخ في 13 يوليوز قد عرف ونظم الاتفاقية الجماعية على أنها "عقد كتابي متعلق بشروط الاستخدام والشغل يبرم بين ممثلي نقابة للعمال من جهة، وبين مشغل واحد أو عدة مشغلين يتعاقدون بصفة شخصية أو بين ممثلي نقابة أو هيئة مهنية للمشغلين أو عدة نقابات أو هيئات مهنية للمشغلين من جهة أخرى».

جلي أن هذا الإجراء كان مفضلاً لدى كل من السلطات والاتحاد المغربي للشغل، وكان المدين من المتحدثين باسم هذا الأخير يتفاوضون بالفعل مع رجال الصناعة في الدار البيضاء قبل نشر النص. وكان من المقرر عقد اجتماع لصياغة الاتفاقية الجماعية النموذجية في الرباط في مستهل شهر نوفمبر 1957، بين ممثلين عن وزارة الشغل وأرباب العمل والاتحاد المغربي للشغل، وقد تأجل الاجتماع عدة مرات.

حياة سياسية جدا

برغم إصرار الظهير النقابي على طابع النقابات المغربية المهني، كان الاتحاد المغربي للشغل يبدو أولا كقوة سياسية في البلاد. ولم يتأخر القصر عن جعل هذه الحالة الواقعية حالة قانونية بتعيين المحجوب بن الصديق وعدد من رفاقه النقابيين أعضاء في المجلس الاستشاري، وانتخاب الكاتب العام نائبا أول للرئيس، بينما ترأس الطيب بن بوعزة لجنة الشؤون الاجتماعية. وسواء مقرراتُ مؤتمرات المركزية النقابية المغربية ومجالسها الوطنية أو افتتاحيات جريدتها "الطليعة"، كان كلاهما يولي مكانة للسياسة أكبر بكثير، من القضايا المهنية، وبالنبرة الأشد كفاحية.

هكذا إذن، لا يختلف الاتحاد المغربي للشغل سياسياً عن حزب الاستقلال إلا قليلاً. و قد كان جميع قادته أعضاءً فيه، وباستثناء عدد قليل من قدماء الكونفدرالية العامة للشغل CGT، تدربوا على يد عبد الرحيم بوعبيد والمهدي بن بركة. ويُلاحَظ أن مؤتمرات المركزية النقابية تتزامن تقريبا مع مؤتمرات الحزب، ولم تختلف النصوص المصادق عليها في هذه المؤتمرات (خاصة هنا وهناك، في شهر غشت 1956) إلا بقليل من الحدة من جانب النقابيين.

فهل ينبغي إذن النظر إلى الاتحاد المغربي للشغل على أنه "الجناح اليساري" فقط، أي «الفرع العمالي» لحزب الاستقلال؟ لا نعتقد ذلك. فإن شق جدا على المحجوب نسيان ماضيه وصداقاته وانتماؤه المتحمس إلى الحزب، فثمة تأثيرات أخرى تُمارس على الاتحاد المغربي للشغل. بعض الأشخاص، مع وعيهم بالجهود التي بذلها علال وبوعبيد وبن بركة من أجل الحفاظ على الصلة بالجماهير، ينتقدون الحزب بشدة بسبب التأثيرات البرجوازية التي تُمارس فيه. والواقع أن المغرب لم يخرج بعد بنحو تام من مرحلة "تصفية الاستعمار»، ولا تزال العلاقات بين أرباب العمل والموظفين ملتبسة بالعلاقات بين مغاربة وأجانب. لكن دخول الرأسمال الوطني في الصناعة، مهما كان بطيئا، سيؤدي إلى ظهور الصراع الطبقي بين أبناء البلد، ومن ثم ستتوتر المبادلات بين كبار ممولي حزب الاستقلال، من فاس والدار البيضاء، و"قاعدة" الاتحاد المغربي للشغل.

ومن غير المجدي، وربما غير الصائب، الحديث هنا عن القطيعة والصراع. ولكن كما حاولنا أن نتوقع علاقات بين القصر وحزب الاستقلال قائمة على التنافس والتعاون في آن واحد، كذلك نعتقد أن الحزب والمركزية النقابية سيكونان وزنا مضادا الواحد للآخر، في تعايش من المحتمل أن يكون محفوفاً بالعواصف.

من شأن الاتحاد المغربي للشغل، بفعل أصوله المعادية للشيوعية، وبسبب ولادته في ظل الكنفدرالية الدولية للنقابات الحرة CISL الموالي لأمريكا، أن يكون موضع حقد عنيد من الشيوعيين المغاربة. ليس الأمر كذلك ظاهريا. فلم نسمع أو نقرأ في المقابلات التي أجريناها مع بعض قادة الحزب الشيوعي المغربي، ولا في منشوراته، أي نقد جوهري للاتحاد المغربي للشغل، بل إن استراتيجية "الجبهة الشعبية" متبعة بصرامة، وفي التحليلات كان الاتحاد المغربي للشغل، مثل حزب الاستقلال، يقدم على أنه "يساري موضوعيا"، وكانت برامجه وقراراته ومعظم مبادراته تحظى بالثناء، وكان معترَفا به كمدافع مخول عن الطبقة العاملة المغربية. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن المحجوب ورفاقه سعوا منذ المعارك العنيفة التي وقعت سنة 1955 إلى الاقتراب من النقابية الشيوعية. وأن مع انتمائهم إلى C.I.S.L الكنفدرالية الدولية للنقابات الحرة، لديهم "مراقبون" لدى الفيدرالية النقابية العالمية F.S.M وأنهم قبلوا دعوات إلى معظم دول أوروبا الشرقية، لا سيما الصين. وأنهم لا يخفون في المسائل الدبلوماسية تعاطفهم مع عدم الانحياز المستوحاة من باندونج.

يتبع ...

إحالات :

7. وكما رأينا، فقد تم منحهم حق التنظيم النقابي في 12 سبتمبر 1955.

8. ولم يقتصر الأمر على أن الظهير لم يمنع الأجانب من الانتساب إلى النقابة، بل قامت النقابات بحملة دعائية قوية بين العمال الأوروبيين وحصلت على بعض الانخراطات.

افتتاحية جريدة المناضل-ة

مدونة الأسرة : صراع مشاريع طبقية لا أيديولوجية فحسب

كل ما تناول النقاش إصلاح التشريعات التي تحكم الأسرة والنساء، تصدرت الواجهةَ نقاشاتٌ تصور الأمر على أنه صراع بين حركات إسلامية تريد الحفاظ على الموروث وتحرص على الدين، وحركات علمانية حداثية تستهدف هذا الموروث وذاك الدين، بينما المَلكية هي رمانة الميزان التي تحفظ المجتمع وبنيته الفوقية (بما فيها الدينية) من غلو الطرفين: غلاة الرجعيين الدينيين ومتطرفي الحداثة العلمانيين.

ما لا يطفو إلى سطح الحياة السياسية والصراع، ويجري ذلك عمدا من قِبل الأطراف الثلاثة أعلاه، هو أنها تتفق على بقاء نفس المجتمع الطبقي (الرأسمالي)، في حين يتناول الصراع بينها أمثلَ السبل لإعادة إنتاج نفس المجتمع. ولأن المرأة والأسرة تقع في صلب إعادة الإنتاج الاجتماعية، فطبيعي أن تصوَّر أية عملية تعديل لها كأنها «صراع القرن» بين تلك الأطراف.

الأسرة بالنسبة لهذه الأطراف كلها هي النواة الرئيسية للمجتمع التي يجب ألا تُمسَّ إطلاقا في جوهر وجودها، بينما الصراع كله قائم حول أي أسرة صالحة لمجتمع الاضطهاد الطبقي. فالنسبة للتيارات البرجوازية المتصارعة (رجعية وحداثية ومَلكية) تظل الأسرة هي مكان إعادة إنتاج نفس المجتمع: إنتاج اليد العاملة المستقبَلية (الإنجاب) ورعاية اليد العاملة الحالية والمتقاعدة، ويتكرس الأمر مع السياسة النيوليبرالية حيث تتخلى الدولة عن وظائف الرعاية الاجتماعية، وتُلقيها على تلك الوحدة المنعزلة المسماة أسرة نووية. وكل الإشكالات التي تطفو إلى الإعلام وردهات القضاء (من طلاق وصراع حول الإرث وتفكك أسري... إلخ) هي نتاج إلقاء مشاكل اجتماعية ضخمة (خدمات عمومية وتشغيل وسكن... إلخ) تخلى عنها المجتمع، بفعل سياسة نيوليبرالية، وألقاها على هذه الأسرة المنعزلة.

في نفس الوقت تشكل النساء بالنسبة للرأسمالية معينا لا ينضب لإعادة إنتاج مجتمع الربح. فالنساء يد عاملة يجب إقحامها في السوق وما يوازيه من تأنيث قطاعات بكاملها، وفي الآن ذاته النساء استهلاكٌ كامن يجري حفزه بآلية الدعاية والإشهار الضخمة، وأيضا المرأة سلعة كجسد (الإشهار، صناعة الجنس... إلخ). هذا ما يجعل الرأسمالية ومؤسساتها تتحدث عن «تمكين النساء» و«الاستقلال الاقتصادي للنساء» و«تثمين عمل النساء»... إلخ، لكن في نفس الوقت هناك الميل المضاد في الرأسمالية وهو حاجتها إلى النساء كراعيات اجتماعيات داخل المنازل والأسرة. ومن هنا ينبع التوتر القائم بين الرجعيين والمحافظين من جهة والحداثيين من جهة أخرى، وكلهم وجهين لعملة واحدة: عملة اقتصاد رأسمالي.

ولأن الهدف هو بقاء الرأسمالية وإعادة إنتاجها بشكل مستمر، فإن المشاريع الثلاثة التي تبدو للانطباعين منخرطة في صراع مميت، لها غاية تخفي جوهر الاتفاق بينها: 1) بالنسبة للإسلاميين: الحرص الشديد على ألا تؤدي التغييرات الجارية في الواقع (أي المجتمع الرأسمالي) إلى تغير جذري في البنية التشريعية الدينية المنظمة لشؤون الأسرة والنساء؛ 2) بالنسبة للحداثيين: الحرص تغيير البنية التشريعية بما لا يدفع الواقع إلى تغير جذري في النظام الاقتصادي والاجتماعي الرأسمالي؛ 3) بينما تتقدم المَلكية لتُظهر نفسها بأنها الحَكم الحكيم الذي يوفق بين الطرفين، وفق الشعار الذي اخترعه ليوطي: «الأصالة والمعاصرة»، أي التحكم في التغييرات الواقعية والتشريعية بما يخدم المَلكية كنظام سياسي وبديم مجتمع الاضطهاد الرأسمالي.

طبعا حتى أشد غلاة الرجعيين لا يمكن أن يطالوا بتطبيق الترسانة التشريعية الدينية كما كانت في القرن الأول الهجري، فمنطق الواقع وتطوره يرفض ذلك. لا تنادي الحركات الإسلامية الوازنة حاليا بإرجاع المرأة إلى البيت وحرمانها من التعليم والعمل، بل حديث عن موازنة واجباتها الأسرية مع الواجبات المهنية... إلخ. فقط في حالات الانهيار الاجتماعي مثلما وقع في أفغانستان (طالبان) والعراق وسوريا (داعش) نشهد حالات من الهمجية (سبي النساء). لهذا تنتهي دائما المعركة حول مدونة الأسرة بقبول التيارات الإسلامية بتحكيم المَلك كأمر واقع، إما قبولا مشروطا أو غير مشروط.

في لُجة هذا الصراع بين أطراف يجمعها «الإجماع» على بقاء النظام الرأسمالي، يغيب المنظور العمالي الثوري، الذي يكافح من أجل تغيير جذري للواقع الاجتماعي وفي نفس الوقت لكل بنيته الفوقية، بما فيها تشريعات الأسرة. ويُعزى هذا إلى أن الحركة العمالية كما هي قائمة في المغرب، خصوصا الحركة النقابية توجد خارج النضال من أجل المطالب النسوية، وقسم من اليسار إما ذيلي للحداثيين أو مُغلَقٌ ذهنُه على تطورات نضال الحركة النسوية وفكرها.

سيظل انخراط الحركة العمالية وبناء حركة نسوية جماهيرية تقدمية شرط انتصار النساء في معركة تحررهن الطويلة، وفي نفس الوقت تحرر كل الكادحين- ات من مجتمع الاستغلال الطبقي والجندري والقومي، ولن يتأتى هذا بالاصطفاف إلى جانب إحدى المشاريع (الإسلامية والحداثية والمَكية) ضد الأخرى، بل بالنضال ضدها واجتراح طريق النضال المستقل عن البرجوازية وأحزابها ودولتها.

التتمة في الصفحة 09

هل يستطيع الشعب السوري مقاومة نظام رأسمالي جديد ؟

بقلم عمر حسن

تقريباً، شائعات بأن الأسد يعتزم إعادة بناء المناطق المدمرة في دمشق. ولكن عوض إعادة الأحياء الشعبية إلى مجدها السابق (أو بالأقل تحسينها)، كانت الخطة تقضي بتوظيف رأس المال الخاص لإنشاء مساكن فاخرة لكبار لأثرياء. وقد تم إيقاف المشروع بسبب الاضطرابات الجارية في سوريا. إذا أُطلق عنان المستثمرين الأجانب، دون تخطيط أو رقابة أو إشراف حكومي، فإن أنواع المشاريع هذه هي التي ستعطى الأولوية.

وعلى غرار العديد من أوجه مستقبل سوريا، ستتوقف طبيعة النموذج الاقتصادي الذي سينبثق عن هذه المرحلة الانتقالية على تواجه المصالح المتناقضة. إذ تريد شخصيات النخبة السياسية والاقتصادية الدولية أن تنفتح سوريا على غرار لبنان، حيث يسمح اقتصاد عدم التدخل لطبقة من ا تثمرين فاحشي الثراء بجني أرباح هائلة من السياحة والبناء والتمويل، بينما تعاني بقية البلاد من الركود.

وإن لتحركات عمال السويداء ودرعا أهمية خاصة لأنها تسلط الضوء على القوة الوحيدة القادرة على النضال من أجل مستقبل مختلف. وهناك مبادرات أخرى أكثر تواضعًا قيد التنفيذ، وهناك تحركات تعبوية شعبية بين العمال والمهنيين في جميع أنحاء البلاد.

ولكن سيكون من الخطأ توقع حدوث تفجر في انتشار التنظيم النقابي والصراع طبقي بين عشية وضحاها. أثناء احتساء القهوة في أحد المقاهي اللبنانية، أشار الاشتراكي السوري جوزيف ضاهر إلى أن موقع هذه التحركات لم يكن من قبيل الصدفة: "درعا والسويداء لديهما خبرة في التنظيم، ولديهما الآن ثقافة هذا النوع من السياسة". وقد تأكد ذلك عندما اكتشفت أن الإضراب في السويداء نظمه نفس مجتمع الواتساب الذي ينظم حركة الحرية والتغيير في المنطقة منذ عام 2023.

ويتابع ضاهر: "كما خرجت مظاهرات في إدلب ضد قرار هيئة تحرير الشام [الذي تم إلغاؤه الآن] بزيادة الرسوم الجمركية على واردات السلع الأساسية". "كل هذه البلدات حررتها الثورة منذ فترة طويلة، لذا فهي معتادة على التعبئة. الأمر ليس كما هو الحال في دمشق وحلب. وبالتالي فإن عملية تطوير التنظيمات النقابية واليسارية ستستغرق وقتاً وجهوداً".

ومع ذلك، وبعد سنوات عديدة من البؤس، لا يستطيع العديد من الشباب السوري تحمل فكرة العيش في سنوات أخرى من النضال والفقر. ولا يعود الكثير من المنفيين، وخاصةً الأصغر سنًا وأولئك الذين تمكنوا من الوصول إلى أوروبا، إلا لزيارات قصيرة لأحبائهم. ويفكر العديد ممن بقوا في سوريا، ولديهم الآن فرصة للمغادرة، في القيام بذلك، خاصة من لديهم شهادات جامعية.

"قول طبيبة شابة من دمشق: "أنا سعيدة لأن بلدنا أصبح حرًا أخيرًا، ولكن من يدري كم من الوقت يلزم كي تتحسن الأمور. من المستحيل أن أبني حياة آمنة هنا، وأشعر بأنني أتقدم في العمر».

ترجمة المناضل-ة ، مستعينة بـ Deepl

المصدر : https://redflag.org.au/article/can-the-syrian-people-resist-a-new-capitalist-regime

دولاند ترامب يخطط لتصفية القضية الفلسطينية

بقلم؛ أحمد أنور

قال ترامب للصحفيين مساء الإثنين 27 يناير 2025، إنه "يود نقل الفلسطينيين للعيش في مكان دون اضطرابات وثورة وعنف"، مضيفاً: "أتعلمون، عندما تنظرون إلى قطاع غزة، كان جحيماً لسنوات عدة كان هناك دائماً عنف مرتبط بالقطاع". (1)

هدف دولاند ترامب تحقيق أحد أهداف حرب الدمار الأخيرة كما أعلنها اليمين الفاشي الصهيوني أي ترحيل واسع للسكان الفلسطينيين من غزة إلى سيناء بمصر أو إلى الأردن وحيازة الأرض لبناء مستوطنات صهيونية وإعادة حكم غزة وتشكيل إدارة فلسطينية عميلة لتدبير قطاع غزة دون السلطة الفلسطينية أو حماس لإقبار أي حديث عن دولة فلسطينية كما أقره مؤتمر أوسلو.

يتطابق منظور الامبريالية الأمريكية عبر حكومة ترامب مع استراتيجية للفاشية الصهيونية في السعي لتصفية القضية الفلسطينية كقضية تصفية استعمار استيطاني عبر حل جذري لمعضلة وجود 7 ملايين فلس يني فوق أرضهم وذلك بفرض الترحيل لقسم منهم وفرض السيطرة الكاملة لإسرائيل على كامل أرض فلسطين مع جيوب تضم نقاط التركزات البشرية الكبرى تمنح تدبيرا ذاتيا أقل من سلطة البلديات في دولة ديمقراطية.

يعول ترامب على جر أنظمة دول عربية أخرى إلى اتفاقية تطبيع مع الكيان الصهيوني، خصوصا السعودية، لضرب الطوق الديبلوماسي والإغراء المالي بغاية خنق القضية الفلسطينية والاستفراد بها وفرض استراتيجية تصفوية مشار إليها أعلاه

لكن هناك عنصر حاسم في تحديد مصير الاستراتيجية الإمبريالية والصهيونية الخطيرة، التي لن تواجه اعتراضا جديا من أنظمة الاستبداد والتبعية بالمنطقة. نعني بعنصر الحسم ذاك طبيعة ردة فعل شعوب المنطقة أساسا ومداه في فلسطين وبالبلدان الرئيسية المجاورة في الأردن ومصر وسوريا.

تواجه القضية الفلسطينية كماشة جهنمية تنصبها حكومة ترامب ونتنياهو في ظل ميزان قوى إقليمي جديد هو انعكاس لتغيرات حاسمة بالمنطقة أهمها تداعيات سقوط نظام الأسد ووضع حزب الله بعد المواجهات الأخيرة ضد إسرائيل والدمار الشامل لقطاع غزة وارتعاد النظام الإيراني. يمكن الجزم أن طوق نجاة القضية الفلسطينية من مخطط التصفية الأشد خطورة منذ وعد بلفور 1917 رهين بتضامن أممي للشعوب وأساسا باندفاعة جديدة للسيرورة الثورية في قلب بلدان الجوار بعد تحرري قومي كان غائبا في انطلاقاتها الأولى، ولا شك أن ذلك يتعارض مع المنظور السياسي للقوى الوطنية الفلسطينية ولمنظمات المقاومة الإسلامية التي تُجمع على شعارات خاطئة لفصل الساحات وعدم "التدخل في الشؤون الداخلية" المحدودة النظر والتي لم ينتج عنها غير الهزائم المؤلمة رغمة التضحيات الكبيرة.

هدف دولاند ترامب تصفية القضية الفلسطينية وواجب الشعوب عالميا النضال العاجل لإفشال المخطط الاستعماري وفرض حق الشعب الفلسطيني في التحرر من الاستعمار الاستيطاني، إنها معركة مركزية أممية كما كان التضامن الأممي مع الشعب الفيتنامي في الماضي ضد الإمبريالية الأمريكية.

https://www.bbc.com/arabic/articles/c0jnqqnyg4vo

هل يستطيع الشعب السوري مقاومة نظام رأسمالي جديد؟

بقلم عمر حسن

"موظفونا ثروة وطنية»، هذا ما كُتب على لافتة عُرضت في أثناء إضراب الموظفين في السويداء الأسبوع الماضي. وكُتب على لافتة أخرى "لا للمرسوم الجائر، لا لفصل شغيلتنا».

وكان حوالي 600 شخص قد تجمعوا للاحتجاج على فصل مئات الموظفين من قبل إداريين عينتهم الحكومة الجديدة بقيادة هيئة تحرير الشام. وعبَّر الحشد عن الطبقة العاملة برمتها: من ممرضين وأطباء وإداريين في نظام الصحة العامة إلى عمال الاتصالات وعمال المزارع ومستخدَمي المصانع التي تديرها الدولة. والأهم من ذلك أنه ضم أشخاصًا تم تسريحهم من العمل بالإضافة إلى أولئك الذين ما يزالون يعملون لدى الدولة. لم يتقاض هؤلاء الأخيرون أجورهم منذ شهرين تقريبًا، لذا فقد انضموا ليس فقط للتضامن بل أيضًا للضغط من أجل تحقيق مطالبهم الخاصة.

احتل مئات الشغيلة، في الأسبوع الماضي، قسم الصحة العامة في درعا. وكان ذلك رداً على إعلان الإدارة التي تقودها الهيئة أنها تنوي خفض عدد موظفيها إلى النصف من 1800 إلى حوالي 900 موظف، وانضم إليهم موظفو مكاتب السياحة والثقافة والخزينة المحلية الذين يواجهون تخفيضات مماثلة.

وقد عبرت المرويات عن المظاهرة في درعا عن غضب العمال وشعورهم بالخيانة: «لقد خدمنا في أصعب لحظات الحرب ولم نترك وظائفنا في أثناء الجائحة... لقد ظللنا مخلصين لوظائفنا لسنوات، رغم انخفاض الأجور إلى أقل من 20 دولارًا في الشهر»، كما أوضح أحد العمال.

تندرج التخفيضات في الميزانية هذه في إطار جهود الحكومة المؤقتة لمعالجة ما تسميه "السمنة" وعدم الكفاءة في القطاع العام. "لا تملك الحكومة عصا سحرية لحل مشاكل سوريا الاقتصادية»، كما قال وزير المالية المؤقت، مردداً صدى المسؤولين عن برامج التقشف منذ زمن بعيد.

لكن ما يملكونه هو ضربة ساطور كبير جداً، بهدف إلغاء 300,000 وظيفة من إجمالي حوالي 900,000 موظف حكومي. إذا تم تطبيق هذه الخطة، ستجد العديد من العائلات نفسها بدون أي مصدر دخل، ما سيرفع معدل الفقر في واحدة من أفقر البلدان على الكوكب.

ويكتسي هذا الإجراء الرجعي ثوبًا ثوريًا وخطابًا معاديًا للأسد. وتدعي الحكومة أن تخفيضات الميزانية رد ضروري على فساد وسوء إدارة النظام السابق. على سبيل المثال، يقوم الأطر بخلق وظائف وهمية لأصدقائهم وعائلاتهم، بغض النظر عن مؤهلاتهم أو حتى وجود وظيفة شاغرة. ويمكن للقلة المحظوظة من أصحاب العلاقات المتينة (المعروفة هنا بالواسطة) أن يكسبوا ما يصل إلى ستة رواتب باستخدام هذه الأساليب.

وثمة حجة أخرى ظهرت على شبكات التواصل الاجتماعي وغيرها من القنوات غير الرسمية، وهي أن أي شخص تم توظيفه في السنوات العشر الأخيرة هو، بحكم التعريف، من مؤيدي النظام السابق. لكن هذا منظور كلبي للغاية. وكما أخبرني أحد العمال في دمشق: "كانوا [هيئة تحرير الشام] يعيشون حياة رغيدة في إدلب، ويتقاضون رواتب جيدة كانت ترسل إليهم عبر دول الخليج... لذلك من السهل عليهم إلقاء اللوم على جميع السوريين الآخرين الذين اضطروا للعمل لدى هذا النظام المقرف من أجل البقاء على قيد الحياة. ولكن ماذا علينا أن نفعل؟».

يتمثل سبب هذه الإجراءات في كون هيئة تحرير الشام لديها رؤية اقتصادية رجعية وواضحة للبلد: "ستكون [سوريا] نظام سوق حر قائم على المنافسة"، كما قال رئيس غرفة تجارة دمشق بعد اجتماعه مع كبار المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم وزير الاقتصاد. وبالإضافة إلى تسريح مئات آلاف العمال، اتخذت الحكومة خطوات لفتح الأسواق السورية أمام التجارة الخارجية وخفضت دعم الخبز. وقد تعرضت الحكومة لانتقادات بسبب هذه القرارات، لأسباب ليس أقلها أنها كحكومة انتقالية يجب أن تتخذ قرارات طارئة فقط وليس قرارات استراتيجية.

لحد الآن، تحظى الحكومة التي تقودها هيئة تحرير الشام بمهلة، منتشية بدورها في هزم نظام الأسد. يتعزز هذا الوضع بالدعم المتزايد الذي يتلقاه أحمد الشرع وفريقه من القادة الدوليين في الشرق الأوسط والغرب. ويعززه أيضًا التحسن الكبير الذي طرأ على حياة العديد من السوريين. أولها وأكثرها تداولاً هو القدرة على "التنفس"، أي الكلام بحرية في الحياة والسياسة. ثم هناك حرية الحركة في بلد كان يحتله نظام لم يكن يقل وحشية عن أي قوة أجنبية. دمشق مليئة بأشخاص من شمال سوريا لم يزوروا عائلاتهم منذ أكثر من عشر سنوات.

على الصعيد الاقتصادي، أدت إزالة نقاط التفتيش الحكومية، حيث كان المزارعون يدفعون رشاوى كبيرة لتمرير منتجاتهم، إلى انخفاض كبير في أسعار العديد من الفواكه والخضروات. كما ساهم فتح الحدود مع تركيا ولبنان والأردن في هذا الانخفاض. أخبرني أحمد، سائق في السويداء، أنه في وقت من الأوقات كان سعر كيلو الموز 50 ألف ليرة سورية. أما الآن فهو يأتي من لبنان، لذا "لن تدفع أكثر من 14,000 ليرة».

ومع ذلك، وكما تشرح مستخدَمة في فندق بيأس: "لن يفيدنا كثيراً أن تنخفض الأسعار قليلاً إذا كانت أجورنا لا تساوي شيئاً". يكسب السوريون معيشتهم بالليرة، وقد أدى انخفاض قيمة العملة السورية بأكثر من 99% منذ عام 2011 إلى تدمير مستوى معيشتهم. وقد أعربت عن أمل حذر في المستقبل عندما وضعت تحت الضغط، لكن قلقها العميق بشأن غلاء المعيشة منعها من الابتهاج الكامل بسقوط الأسد.

مر محمد، الشاب العامل في درعا بائعا في إحدى الشركات الطبية، بالتجربة ذاتها. فبينما يحمد الله على سقوط النظام، لا ينفك يعود إلى صعوبات الحياة اليومية. يشرح وهو محرج بعض الشيء: "لم أحصل على راتبي كاملاً في يوم الدفع، لأنني أتلقى دائماً سلفاً لتغطية النفقات". "حياتي كلها عبارة عن دين، يستحيل علي تدارك التأخر».

وكان الشرع وعد في البداية، لحل هذه المشاكل الأساسية، بزيادة رواتب الموظفي بنسبة 400%. وأوضح وزير المالية في ما بعد أن "هذه الزيادة ستخص العاملين الذين تتناسب مؤهلاتهم مع الوظيفة، بينما سيحتفظ الآخرون بنفس الراتب". وتبلغ أجور القطاع العام الحالية حوالي 15 دولارًا شهريًا، وهي بعيدة كل البعد عن أن تكون كافية لضمان البقاء على قيد الحياة.

وثمة أيضاً أزمة السكن. حيث تعاني سوريا من نقص حاد في المنازل الصالحة للسكن، نتيجة الدمار الشديد الذي لحق بمدن وقرى بأكملها في جميع أنحاء البلد. وستتفاقم المشكلة مع عودة المزيد من المنفيين واللاجئين. وتنشر مجموعة INTالسورية على فيسبوك، والتي قيل لي إنها مصدر معلومات معتدل وموثوق به، تقاريرا منتظمة عن النزاعات بين المنفيين السوريين العائدين واللاجئين النازحين داخلياً الذين يشغلون ، في كثير من الحالات منذ أكثر من عقد من الزمن، منازلهم الشاغرة.

ثمة حاجة ماسة إلى مساكن بأسعار معقولة. لكن الشركات العقارية وأباطرة العقارات لا يتطلعون إلى إتاحة مساكن بأسعار معقولة، بل إلى زيادة أرباحهم. راجت، قبل عشر سنوات

تنسيقة التعاقد المفروض: بعد سبع سنوات من النضال (حوار)

يفصلنا أقل من شهر على ذكرى تأسيس التنسيقية الوطنية للأساتذة- ات وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد، سبع سنوات من نضال مجيد بمكاسبه وانكساراته. للوقوف على حال ومآل هذا الإطار المناضل، أجرى موقع المناضل- ة حوار مع الأستاذة صفية كجي مناضلة التنسيقية- جهة الدار البيضاء سطات.

1* بعد سبع سنوات من تأسيس التنسيقية الوطنية للأساتذة- ات وأطر الدعم المفروض عليهم- هن التعاقد، ما الإضافة التي تكلتها هذه التنسيقية في نضال شغيلة التعليم؟

التنسيقية الوطنية للاساتذة- ات وأطر الدعم الذين فرض عليهم التقاعد تتواجد بالساحة النضالية منذ تأسيسها في 4 مارس 2018، وكان أول شكل نضالي وطني خاضه هذا الاطار هو الإنزال الوطني الناجح في 6 ماي من نفس السنة بمدينة الرباط.

إضافة إلى خوضها عدة أشكال ومعارك نضالية قوية، كان أبرزها معركة عدم مسك نقاط المراقبة المستمرة (نهاية 2023 بداية 2024) التي شكلت منعطفا في مسار التنسيقية بين المؤيد والمعارض، الخطوة لها تأثير كبير بتوصل مجموعة من المناضلين- ات بتوقيفات عن العمل ومجالس تأديبية.

منذ بداية الحديث عن النظام الأساسي الجديد عبرت تنسيقية المفروض عليهم التعاقد عن رفضها لهذا النظام بصيغته المشوهة الأولى عبر بياناتها الوطنية، وكذلك الخرجات الإعلامية للجنة الإعلام الوطنية، وأيضا عبر رفضها دعوة وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة المشاركة في جلسات الحوار الخاصة بصياغة النظام الاساسي الجديد، لما كان يشوبه من فئوية وتمييز بين فئة موظفي الوزارة والمفروض عليهم التعاقد.

في ظل هذا الرفض للنظام الاساسي من طرف التنسيقية الوطنية للمفروض عليهم التعاقد، وكونها إطارا جماهيريا مدافعا عن الوظيفة والمدرسة العمومية، ودعوتها منذ بداية تأسيسها إلى توحيد نضالات شغيلة التعليم، والتي عبرت عنها بتوجيه مجموعة من المراسلات إلى الهيئات النقابية والسياسية والتنسيقات المناضلة وعقد مجموعة من اللقاءات بخصوص هذا الأمر.

وفي هذا السياق وفي خضم االاستياء الذي خلفه صدور النظام الأساسي في أوساط شغيلة التعليم في بدايته، وبفضل التجربة النضالية لهذا الإطار سارع إلى الانخراط في تنسيق وطني يضم تنظيمات مختلفة. حاولت التنسيقية منذ بداية انخراطها في هذا التنسيق توجيه بوصلة النضال والنقاش الذي كان سائدا آنذاك بحكم تجربة ست سنوات من النضال وما راكمته التنسيقية من تواجدها بالساحة النضالية وأشكالها النضالية النوعية التي خاضتها وما تعرض له مناضلوها من قمع وتوقيف ومتابعات... إلخ، إلا أن الامور لم تسر كما كان منتظر واختلّت موازين القوى، خصوصا عندما أقدمت الدولة على خطوة الزيادة في أجور الشغيلة وتوجيه الإعلان للحديث عن الأمر كأنه أبرز مطالب الشغيلة، بالإضافة إلى التوقيفات التي كان لها الوقع الكبير على مناضلي ومناضلات هذا الإطار ونالو منها حصة كبيرة.

2* ما المكاسب التي حققتها التنسيقية وما المتبقي؟

منذ تأسيسها في 4 مارس 201 رفعت تنسيقية المفروض عليهم التعاقد شعار الدفاع عن الوظيفة والمدرسة العموميتين، وخاضت معاركا بطولية مكنتها من تحقيق انتصارات ومطالب والمتمثلة أساسا في:

- اعتراف الدولة بالتنسيقية الوطنية للأساتذة وأطر الدعم الذين فرض عليهم التعاقد كممثل شرعي لهذه الفئة والجلوس معها على طاولة الحوار؛

- وقف نزيف الطرد بعد طرد أستاذ زاكورة وأستاذ بولمان، والذي كان شرارة انطلاق هذا الإطار؛

- التراجع عن ملحقات العقود بعد الإضراب البطولي في مارس 2019؛

- إعادة الاعتبار للأساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد بعد كانت أسماؤهم مكتوبة بقلم الرصاص كما كان يقال للأفواج الأولى، وأيضا وسط زملائهم من الرسميين؛

- التراجع عن العقد الملغوم الذي وقعته الأفواج الأولى؛

- الحركة الوطنية دون شرط أو قيد لجميع المفروض عليهم التعاقد؛

- السماح باجتياز المباريات؛

- تحويل الانخراط في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد rcar إلى الصندوق الوطني للتقاعد cmr؛

- التراجع عن التمييز الذي كان يشوب النظام الأساسي في صيغته الأولى؛

- اجتياز الفوجين الأولين (2016 و2017) لامتحان الكفاءة المهنية وتحقيق مجموعة من المناضلين الترقية في الدرجة؛

هذه معظم ما جرى تحقيقه وانتزاعه من حقوق من طرف التنسيقية الوطنية للاساتذة وأطر الدعم الذين فرض عليهم التعاقد.

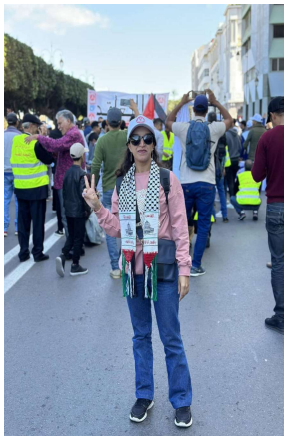

ولكن رغم كل هذه المكاسب الكبيرة إلا أن ملف التعاقد لم يحل في شموليته، والمتمثل أساسا في خلق مناصب مالية في إطار قانون المالية ضمن ميزانية الموظفين العموميين بوزارة التربية الوطنية.

3* تشكل النساء النسبة الأعظم من شغيلة القطاع. ما رأيك حول ما يُتداوَل من أن هذا التأنيث متعمَّد من طرف الدولة لأن النساء مستسلمات ومطواعات؟

لا يمكن القول بأن تأنيث القطاع سببه هو كون النساء مستسلمات ومطواعات، لأن الحراك التعليمي الأخير أثبت العكس وذلك بالانخراط الكبير للنساء العاملات في قطاع التعليم في جميع المعارك والأشكال النضالية، وأيضًا تواجدهن في الهياكل الوطنية والإقليمية للتنظيمات المناضلة، ونالت النساء إلى جانب رفاقهن من الرجال نصيبهن من العنف والتوقيفات والاعتقالات والمتابعات القضائية.

4* كيف كان وزن النساء التنسيقية؟ هل ينعكس وزنهن العددي في الهياكل والقيادة؟

منذ اللقاء التأسيسي في 4 مارس 2018 كانت النساء منخرطات بشكل مسؤول في الهياكل الوطنية والجهوية والإقليمية، وكان عدد لا بأس به من المناضلات يتحملن مسؤولية التنسيق على مستوى الأقاليم، وكانت النساء دائما منخرطات في الأشكال النضالية ومتواجدات بقوة في الصفوف الأمامية، وتعرضن بدورهن للتعنيف وقُدمت في حقهن شكايات، وتم توقيفهن واعتقالهم ومتابعتهن بتهم جنائية إلى جانب رفاقهن من داخل تنسيقية المفروض عليهم التعاقد.

5* هل سجل وطُرحت مطالب خاصة بالأستاذات كنساء في الملف المطلبي للتنسيقية؟ إن كان الجواب لا: فما تفسير ذلك؟ وما السبيل لدمج مطالب الأستاذ كنساء في ملف التنسيقية المطلبي؟

الملف المطلبي للتنسيقية الوطنية للاساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد كان شاملا لمطالب فئة كانت تعاني التهميش والإقصاء داخل القطاع، وكان الهدف الأساسي هو صون الكرامة والقيمة الاعتبارية لشغيلة التعليم داخل المجتمع المغربي، وكذلك الدفاع عن حق أبناء الوطن في وظيفة عمومية كما نص عليها النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية الصادر سنة 1985.

والتنسيقية منذ بداية تأسيسها عملت هياكلها الوطنية على تسطير ملف مطلبي شامل في شقيه الديمقراطي والنقابي، ولم يطرح يوما تجزيئ المطالب أو محاولة خلق فئات أو التمييز حسب الجنس داخل الإطار، فكل المفروض عليهم- هن التعاقد نساء ورجال كان لهم مطلب واضح يتجلى في إسقاط مخطط التعاقد والإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية صونا للكرامة.

مستجدات نضال بلدة بني تجيت (حوار مع المناضل عبد الصادق بنعزوزي)

1* يخوض المناضل عبد اللطيف فقير معتصما؟ ما دواعي هذا المعتصم؟

عبد اللطيف الذي يعتصم برصيف قيادة بني تجيت- إقليم فجيج شاب مثابر ارتبط منذ نعومة أضافره بمجال الطفولة والشباب، فخاض عدة تجارب وتكوينات حصل فيها على العديد من الدبلومات قبل أن يلتحق بالمركز الملكي للطفولة والشباب حيث نال الإجازة المهنية وأكمل مشواره بسنوات من التطوع لصالح الطفولة في دور الشباب والمدارس وعدة محافل يحتفظ بشهادات تقديرية على مسار حافل بالتجارب لشاب في مقتبل العمر تحدى الفقر والظروف وتسلح بالأمل والعزيمة وما يزال صامدا بشموخ في وجه الظلم والفساد.

لكن رغم شهاداته وتجاربه لم يَسلم من الزبونية والمحسوبية التي تنخر هذا الوطن بعدما علمه بتفويت منصب شاغر للتنشيط التربوي بدار الشباب لنجل النائب الأول لرئيس الجماعة لا صلة له بهذا المجال، ودون إعلان أو مباراة أو مقابلة، أو أي شيء آخر يذكر سوى علاقات ونفوذ كائنات انتخابية تقود هذه البلدة ثلاث عهدات متتالية دون أن تقدم شيئا سوى خدمة مصالحها الضيقة وتقاسم المناصب و الغنائم في ما بينها.

2* ما الأشكال النضالية التي خاضها سكان البلدة مع عبد اللطيف؟

طرق عبد اللطيف أبواب كل الإدارات لاستنكار هذا الفعل المخل بالشفافية وتكافؤ الفرص وغير ذلك من الشعارات التي تتغنى بها الدولة، غير أنه لم يتلقَّ سوى جواب واحد: (هادشي جا من لفوق!!). هكذا لم يجد بُدا من المقاومة فاختار الدخول في الإعتصام المفتوح والمبيت الليلي في العراء أمام قيادة بني تجيت، وأحيانا اعتصامات جزئية بالدائرة والجماعة.

من المهم هنا التنبيه إلى أن عبد اللطيف يعيش مشاكل صحية حادة من جراء هذا الاعتصام الذي بلغ يومه الخامس و السبعين، حيث أصيب في الشهر الأول بنوبة برد حادة ما كاد يشفى منها حتى عاوده المرض وأسقطه طريح الفراش بمعتصمه. عبد اللطيف لا يطالب بهذا المنصب لنفسه، بل يطالب بإجراء مباراة بين جميع المستحقين لاختيار الأجدر.

أما عن الأشكال التضامنية معه، فهناك بيانات صادرة في هذا الشأن كان أولها بيان مشترك صدر عن عدد من جمعيات المجتمع المدني ببني تجيت، وبيان لفرع amdh وآخر لفرع cdt بيني تجيت. كما تقدم فريق cdt بسؤال للوزير بخصوص الواقعة. وجسد السكان زيارات للمعتصم وبعض الوقفات، كما دعا فرع amdh إلى بعضها. مؤخرا كان يوم نضالي بمعتصم عبد اللطيف بعد دعوة من شباب البلدة. ما يمكن قوله هو ضعف هذه الخطوات التضامنية إذا ما قورنت بصمود عبد اللطيف في معركته في وجه الفساد والظلم.

3* تتعرض أنت وشقيقك خالد لمتابعة قضائية؟ ما حيثياتها؟

بخصوص المتابعات القضائية التي نتابع فيها أنا و شقيقي خالد، فالبنسبة لهذا الأخير فهو متابع بسبب شكاية من طرف رئيس جماعة سابق ببني تجيت، سبق له أن تابعني قضائيا بتهمة التشهير والمس بالحياة الخاصة عبر تدوينات فايسبوكية تناولت خروقات فادحة ونهب واضح طال ملية تهيىء وتوزيع تجزئة النهضة في بني تجيت خلال عُهدته. وقد حوكمتُ بالغرامة والسجن الموقوف التنفيذ، فتضامن معي أغلبية أحرار الوطن بما فيهم شقيقي وشقيقتي، لكن المشتكي لم يقنع بهذا الحكم فأخذ تدوينات فايسبوكية متضامنة من حساب أخي و أختي ورفع دعوى قضائية أخرى ضدهما بنفس التهمة.

لهذا السبب سينطق بحكم آخر ضد أخي يوم 12 فبراير، و رغم ذلك نتشبث بأن ما نشرناه لا يتضمن أي مساس بالحياة الخاصة لهذا الشخص أو غيره، بل إن تدويناتنا تطرقت لمسائل عامة تتعلق بالفساد الذي ينخر البلاد و الذي تعتبر مهمة فضحه مهمة ملحّة لكل مناضل كما نعتقد.

بخصوص متابعتي. فكما تعلمون، قبل أشهر تمردت فئة عريضة من العمال المنجميين ببلدة بني تجيت وقاموا باحتلال منجم تستغله إحدى الشركات كرد فعل على احتلال تلك الشركة للمناجم التي كانت تُعتبر مصدر رزقهم، و ذلك بموجب صفقة سرية من عمالة الإقليم. وبسبب تناولي لهذا الموضوع على صفحتي بالفايسبوك سوف أُقدَّم لجلسة أخرى يوم 19 فبراير 2024 على إثر شكاية من مستثمِر من مالكي الشركة يتهمني فيها بتحريض العمال ضده وبأنني السبب غير المباشر في احتلال منجمه وتدمير تجهيزاته التي قدرها بمليار سنتيم يطالبني من خلال شكايته بتعويضه عنها.

4* هل هذه أول مرة تتعرض لمتابعة قضائية؟ وما حيثياتها؟ وهل هناك مناضلون آخرون؟

لا، ليست أول مرة أتعرض فيها للمحاكمات، بل تعرضت لمجموعة من المتابعات من قبل، شأني في ذلك شأن العديد من المناضلين الذين توبعوا من قبل و حوكموا بالسجن النافذ وغير النافذ والغرامات المالية، وهناك مناضلون بالبلدة حكموا بالسجن النافذ لأكثر من مرة، أما عن تفاصيلها فهي لا تختلف عن التهم المألوفة لمحاصرة كل الأصوات الحرة وتتراوح بين التجمهر بدون ترخيص وقطع الطريق والتحريض والتشهير وتهديد الأمن العام وإهانة موظف وتكوين عصابة... وغيرها من التهم الملفقة والتي قد تأتي أحيانا من طرف أحد عملاء النظام بالنيابة.

التفكير الجنساني. البطريركية و /أو الرأسمالية : لنعد فتح النقاش

بقلم سينزيا أروزا Cinzia Arruzza

الحلقة الأخيرة

إعادة الإنتاج الاجتماعية و«النظرية الوحدوية»

في ضوء هذا التوضيح المنهجي الموجز، يجب أن ننتقل الآن إلى مسألة ما المقصود بـ«إعادة الإنتاج الاجتماعية» في ما يسمى بـ«النظرية الوحدوية». في إطار التقليد الماركسي، يُستخدم مصطلح «إعادة الإنتاج الاجتماعية» بشكل عام للإشارة، كما ذكرنا سابقًا، إلى عملية إعادة إنتاج المجتمع ككل. لكن في إطار النسوية الماركسية، يشير مصطلح «إعادة الإنتاج الاجتماعية» إلى مجال أكثر تقييدًا: مجال الحفاظ على الحياة وإعادة إنتاجها، على أساس يومي أو بين الأجيال. في هذا السياق، تعني إعادة الإنتاج الاجتماعية طريقة تنظيم العمل البدني والعقلي والعاطفي اللازم لتكاثر السكان داخل المجتمع: من إعداد الطعام إلى تعليم الأطفال، ومن رعاية العجزة والمسنين إلى مسألة السكن والجنس...

يتيح مفهوم إعادة الإنتاج الاجتماعية توسيع الرؤية مقارنةً بمفهوم «العمل المنزلي» السابق الذي ركز عليه جزء لا بأس به من النسوية الماركسية. تشمل إعادة الإنتاج الاجتماعية نطاقًا أوسع من الممارسات الاجتماعية وأنواع العمل من مجرد العمل المنزلي. كما أنه يجعل من الممكن أيضًا توسيع نطاق التحليل إلى ما وراء جدران المنزل، حيث أن عمل إعادة الإنتاج الاجتماعية لا تجري دائمًا بنفس الطريقة: أيًا كان الجزء الذي يوفره السوق أو دولة الرفاه أو العلاقات الأسرية، فإنه يظل مسألة طارئة تعتمد على ديناميكيات تاريخية محددة والتي يشكل نضال المرأة جزءًا أساسيا منها.

من خلال مفهوم إعادة الإنتاج الاجتماعية، مثلا، من الممكن تجسيد الطبيعة «المتحركة» و«سهلة الاختراق» لجدران المنزل بشكل أكثر دقة؛ وبعبارات أخرى، العلاقة بين الحياة داخل جدران المنزل من جهة وظواهر التسليع وجنسنة تقسيم العمل وسياسات دولة الرفاه من جهة أخرى. وعلاوة على ذلك، هناك مسألة أساسية تتمثل في حقيقة أن الحديث عن إعادة الإنتاج الاجتماعية يجعل من الممكن تحليل ظواهر أكثر فعالية مثل العلاقة بين تسليع عمل الرعاية و« نصريته» من خلال سياسات الهجرة القمعية. تهدف هذه السياسات إلى خفض تكاليف عمل المهاجرين- ات وإجبارهم- هن على قبول ظروف شبه العبودية.

أخيرًا، وهذه هي النقطة المركزية، إن الطريقة التي تعمل بها إعادة الإنتاج الاجتماعية في تشكيل اجتماعي معين ترتبط ارتباطًا جوهريًا بالطريقة التي يجري بها تنظيم إنتاج وإعادة إنتاج المجتمعات ككل، بما في ذلك العلاقات بين الطبقات. بعبارة أخرى، لا يتعلق الأمر بتصور هذه العلاقات على أنها مجرد تقاطعات عرضية وطارئة: بل على العكس، يجعل الحديث عن إعادة الإنتاج الاجتماعية من الممكن تحديد المنطق الذي ينظم هذه التقاطعات، دون استبعاد دور الصراع والظواهر والممارسات الطارئة بشكل عام.

يجب أن نضع في الحسبان أن مجال إعادة الإنتاج الاجتماعية يساهم بشكل حاسم في تشكيل الذاتية، وبالتالي في تشكيل علاقات القوة. إذا أخذنا في الاعتبار العلاقات القائمة في كل مجتمع رأسمالي بين علاقات إعادة الإنتاج الاجتماعية وإعادة إنتاج المجتمع وعلاقات الإنتاج، يمكننا أن نلاحظ أن علاقات الهيمنة والسلطة هذه ليست في مستويات منفصلة أو في بنى منفصلة، فهي ليست متشابكة بطريقة خارجية، ولا تقيم علاقة طارئة فقط مع علاقات الإنتاج.

هكذا تظهر علاقات الهيمنة والسلطة المختلفة كتعبيرات ملموسة لوحدة متناقضة ومفصلية هي وحدة المجتمع الرأسمالي. يجب ألا تُفهم هذه العملية بطريقة ميكانيكية وتلقائية. إن البعد الذي يجب ألا ننساه أبدًا هو، كما قلنا سابقًا، بُعد الممارسة البشرية: الرأسمالية ليست آلة أو إنسان آلي؛ إنها علاقة اجتماعية، وهي على هذا النحو، تخضع للطوارئ والحوادث والصراعات. تستبعد الحوادث والصراعات وجود منطق، منطق التراكم الرأسمالي، الذي يفرض أغلالاً موضوعية، ليس فقط على ممارستنا، على ما نفعله وكيف نختبره، بل أيضًا على المعنى الذي يمكننا إنتاجه وصياغته، أي على الطريقة التي نتصور بها أنفسنا، وعلاقاتنا مع الآخرين، وموقعنا في العالم وعلاقتنا بشروط وجودنا.

هذا هو بالضبط ما تحاول «النظرية الوحدوية» فهمه، أي النظ إلى علاقات القوة القائمة على أساس الجندر أو التوجه الجنسي كلحظات ملموسة في الكل المفصلي والمعقد والمتناقض الذي هو المجتمع الرأسمالي. يتعلق الأمر بالنسبة لها بلحظات لها بدون شك خصائص خاصة ومميزة، بعضها يستدعي تحليلا بأدوات ملائمة وخاصة (من التحليل النفسي إلى النقد الأدبي) لكنها تُبقي علاقة داخلية مع هذا الكل، وبالتالي مع عملية إعادة إنتاج المجتمع وفق منطق التراكم الرأسمالي.

تتمثل فرضية «النظرية الوحدوية» أساسًا في أن الاضطهاد الجندري والاضطهاد العرقي لم يعودا يطابقان، بنظر النسوية الماركسية، نظامين مستقلين، لكل منهما أسبابه الخاصة؛ بل أصبحا، عبر عملية تاريخية طويلة من تفكك أشكال الحياة الاجتماعية السابقة، جزءًا لا يتجزأ من المجتمع الرأسمالي.

سيكون خطأ، من وجهة النظر هذه، اعتبارهما من مخلفات التشكيلات الاجتماعية السابقة التي لا تزال قائمة داخل المجتمع الرأسمالي لأسباب تتراوح بين رسوخها في النفس البشرية والتضاد بين «الطبقات» المضفى عليها طابع جنسي، إلخ. ليس القصد هنا تقليل شأن البعد النفسي للاضطهاد الجندري والجنسي، أو التناقضات بين ممارسي الاضطهاد وضحاياه. لكن، المقصود تحديد الظروف الاجتماعية وسياق العلاقات الطبقية التي تتيح وتعيد إنتاج وتؤثر على إدراكنا لأنفسنا وعلاقتنا بالآخرين وسلوكنا وممارساتنا.

هذا السياق هو منطق التراكم الرأسمالي الذي يفرض حدودًا وأغلالًا أساسية على تجربتنا وطريقة تفسيرنا لها. إن كون قسم كبير من الحركة النسوية في العقود الأخيرة قد غض الطرف عن تحليل هذه العمليات والدور الحاسم الذي تلعبه الرأسمالية في الاضطهاد الجندري ومتغيراته، لأمر يكشف كثيرا قدرة رأس المال على استمالة أفكارنا والتأثير على طريقة تفكيرنا.

الترجمة الفرنسية لموقع Avanti4.be: سيلفيا نيرينا

لماذا ترتعد الرجعية الدينية من نيل النساء حقوقا قانونية أساسية؟

بقلم- قدس

بمجرد الإعلان عن الخطوط العريضة لمقترح تعديلات مدونة الأسرة عمت مواقع التواصل الاجتماعي نقاشات، يكشف جانب منها رهاب من يرون في مقترح التعديلات تهديدا لنمط العلاقات الأسرية السائد بين الرجال والنساء. ويحذرون من خطورتها على تماسك المجتمع وانسجام مكونات الأسرة. ويعتبرونها ابتعادا عن ثوابت المرجعية الدينية. ويتهمون تلك التعديلات أنها تمنح النساء امتيازات، خاصة المالية، على حساب الرجال. ويتناسى هؤلاء أن المرجعية التي ينطلقون منها تعتبر «الرجال قوامون على النساء» وأن من واجبهم الإنفاق الأسري باعتبارهم معيلي الأسرة، رغم أن هذا الوضع اهتزت ركائزه في مجتمع تتركز فيه الثروات بيد أقلية، ويضطر فيه أغلب الرجال والنساء لبيع قوة عملهم- هن العضلية والذهنية لإعالة الأسرة.

يزيد من حمى هذا النقاش الدائر انتشار أراء شخصيات دينية معروفة، تنظر للنساء على أنهن خلقن ليكن مطيعات مملوكات للرجال في علاقات زواج شبيهة بعلاقة الأسياد بالعبيد. يهاجم هؤلاء في حلقات تبث على منصات التواصل الاجتماعي مشروع التعديلات، معتبرين إياها تضييقا لحقوق الرجل وتتحيز للنساء، ويتهمون من يصفونهم بالمتنفذين في الهيئة المكلفة بصياغة التعديلات بتبنيهم لاتجاه حداثي غربي. يتكأ هؤلاء المدافعون عن اضطهاد النساء القانوني ومن لف لفهم على سلطة تأويل النصوص الدينية لتبرير الانقضاض على حقوق النساء. ويثير نيلهن مكاسبا ولو طفيفة ذعرهم، لأن من شأن ذلك أن يقوض علاقات السيطرة الذكورية، لا سيما على مستوى الأسرة التي تحافظ على إعادة إنتاج نفس علاقات الاضطهاد الطبقي والجندري.

مقترح تعديلات مدونة الأسرة وموقف قوى سياسية رجعية دينية.

أثنى قسم من الرجعية الدينية المندمج في مؤسسات النظام السياسي على احترام الملك للضوابط الشرعية في منهجية اقتراح تعديلات مراجعة مدونة الأسرة، ومنها «ضابط عدم تحريم حلال ولا تحليل حرام»1، ويري هذا الطرف مسؤولية ترجمة تلك الضوابط على الحكومة عبر صياغة مشروع قانون يضمن وحدة واستقرار الأسرة القائم على علاقة الزواج الشرعي، هذاما عبر عنه بلاغ صادرعن حركة التوحيد والإصلاح2، الجناح الدعوي لحزب العدالة والتنمية. وينسجم هذا مع منظور الحركة الرجعي، التي تنظر لأنماط علاقات زواج أخرى يمكنها أن تنشأ بين راشدين على أنها رذيلة وانحلال أخلاقي ويلصقونها بالغرب المتحلل وهم يغمضون عيونهم عن تحولات جارية أمامهم، ويتشبثون بالمقابل بحق الرجل في إقامة زواج التعدد رغم تراجعه في سياق التحولات أيضا، وهو نمط زواج يجعل من النساء مجرد إماء لمتع الرجال الجنسية. وتتصدى هذه التنظيمات بعدائية بالغة لحق الاعتراف القانوني بالأطفال المولودين خارج نمط الزواج المحدد شرعيا لديهم، ورفض إثبات نسب أبيهم البيولوجي باستعمال الخبرة الجينية. ويتمسكون بالإبقاء على هذا الظلم والقهر الذي يمارَس ضد فئة من الأطفال والنساء باسم الدفاع عن تأويل للشرائع. يا ترى ما نوع «الفضيلة» في تحيز شرائع للطرف الأقوى في مجتمع ذكوري (الرجل)؟ والذي يمكنه إقامة علاقة جنسية قد تكون برضى أو بإكراه الطرف الآخر (المرأة)، دون تحميله التبعات الاجتماعية، التي تعني الحق في الأبوة للطفل المولود في إطار تلك العلاقة.

الدعاية الرجعية دائمة التربص بحقوق النساء

ستزداد حدة هذا السعار الرجعي بعد صياغة مشروع القانون. لقد اعتبر البيان الصادر عن مجلس الإرشاد لجماعة العدل والإحسان، التعديلات الواردو بالمشروع «مخيفة ومجحفة»3، وأنها «ستزيد من عزوف الشباب عن الزواج مما سيضاعف التأثير على معدلات الخصوبة وعلى الهيكل العمري للسكان». تصرف هذه الجماعة نظرها عن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، من بطالة جماهيرية وأزمة الهجرة وأهوال أخرى تنخر البلد، والكامنة جذورها في بنية نظام اقتصادي اجتماعي سياسي تبعي، وتحكم بالباطل وتنوح «بالعواقب» التي ستنجم عن نيل النساء بعض الحقوق الجزئية. ألن تتسبب موجات الهجرة الكثيفة، لا سيما وأن غالبية من يهاجرون شباب، في تغيير بنية الهرم السكاني للشعب المغربي؟ ألا يؤثر غلاء الأسعار وانهيار القدرة الشرائية والبطالة وتوسع الخوصصة، كما ارتفاع نسب التعليم بالنسبة لكلا الجنسين وإن بتفاوت، على بنية المجتمع المغربي؟ مثل: سن الزواج، ومعدل الخصوبة وحجم الأسر. إن تراجع معدلات الخصوبة وارتفاع سن الزواج مرده تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية، شملت أوضاع النساء كذلك. وأصبحن يبحثن أكثر عن استكمال مسارهن التعليمي والأكاديمي، وإيجاد فرص شغل لتحقيق استقلالهن المالي، ويملن نحو مزاولة أنشطة إنسانية أخرى. ويساهم هذا الواقع في خلخلة نمط التفكير الأبوي الرجعي السائد، والذي يسجن النساء في أداء مهام محض أسرية: الزواج المبكر وإنجاب الأطفال والاعتناء بهم والتعويل على الآباء والإخوة والأزواج لإعالتهن.

يرد في بيان الجماعة أن «التعديلات غير المتوازنة وغير المنصفة ستفاقم حالات الطلاق المتفاقم أصلا»، وتضيف أن تلك التعديلات ستحول الأسرة إلى «حلبة صراع». هل يجب أن تتخلى النساء عن حقوقهن الانسانية التامة لتفادي الصراعات الأسرية؟ تتفكك الأسر جراء تزايد العبء الاقتصادي والاجتماعي الذي تتحمله الأخيرة في ظل مجتمع رأسمالي، يقضي على كل ما هو اجتماعي تضامني محولا إياه إلى سلعة تباع وتشترى. وما أسماه البيان «بيوت تسودها السكينة والمودة والرحمة...إلخ»، تتحول في أحيان كثيرة إلى سلب النساء حياتهن وكرامتهن، حيث تضطر النساء، لا سيما المتحدرات من طبقات اجتماعية فقيرة لتحمل علاقات زواج مأزومة، وترتكب في حقهن شتى صنوف العنف في الفضاء الزوجي، ويتولين في حالة الطلاق ثقل مسؤولية الاعتناء بالأطفال لوحدهن.

تُزاوج هذه الجماعة بين نوعين من الخطاب، ادعاء الوصاية على النساء وصون حقوقهن في إطار حدود الاجتهاد الديني مع عدم المس بالثوابت القطعية، وهذا خطاب مرن شكلا يداهن جمهور النساء، اللواتي يشكلن قاعدة أساسية في تنظيم الجماعة وأغلبهن متعلمات ويواجهن واقع الاضطهاد، أما الشق الجوهري لخطابها فهو تأمين جذور القهر الذكوري باسم الشرع المقدس. ويلاحظ تصاعد نبرة العدل والإحسان بعد الكشف عن المضامين العامة لمشروع التعديلات، وأعاد البيان الصادر عن مجلس إرشاد الجماعة الأمور لحقيقتها، ووضع هذا التنظيم الرجعي في موقعه الحقيقي المدافع عن دوام اضطهاد النساء القانوني والرافض قطعا لأبسط المكاسب، رغم إقراره أن التعديلات عامة وغير مفصلة. تعتبر العدل والاحسان كباقي الجماعات والتنظيميات الدينية قضايا النساء مجالها المفضل لممارسة بكائيات تطرب الأتباع وميدان مناسب لنقد أخلاقي يعبأ الأنصار، فبما يتمايزون غير ما يسمونه فقه النساء؟

تُكن جماعة العدل والاحسان عداء شديدا لكل ما من شأنه أن يكون قاعدة لتمرد النساء على وضعية التبعية والخضوع. وتستدعي ترسانتها الأيديولوجية لتقصف بها حق النساء في أن يتحررن من اضطهاد عمّر لقرون مديدة ولا يزال. إن الدعاية الرجعية دائمة التربص بحقوق النساء، وستزداد شراستها كلما تقدمت النساء صوب امتلاك مصيرهن بأنفسهن. ويتلاقى منظور حركات الرجعية الدينة مع مصالح مجتمع برجوازي طبقي، يريد كلاهما الإبقاء على استقرار وظائف الأسرة الاجتماعية: التحكم في حياة النساء ومنها الإنجابية والجنسية بواسطة تشريعات رجعية، وتحميلهن كلفة الاعتناء بقوة العمل وضمان إعادة إنتاجها. وعكس أعداء حقوق النساء والأطفال باختلاف مبرراتهم، فإن إسقاط كل القوانين المكرسة لاضطهاد النساء والمقوضة للمساواة تعد جزءا من مهام التحرر من القهر السياسي والاقتصادي والثقافي الجاثم على شعبنا.

1 - بلاغ : الأمانة العامة لحزب «المصباح» تُعبر عن موقفها من مقترحات مراجعة مدونة الأسرة

2 - «التوحيد والإصلاح «تثمن المقاربة المنهجية والتشاركية لمراجعة مدونة الأسرة في مرحلتها الأولى • أخبار

موت 5 عمال في نفق بسد المختار السوسي بإقليم تارودانت :

نزيف حوادث الشغل مستمر... أين منظمات الطبقة العاملة؟

بقلم: مرصد حوادث الشغل و الأمراض المهنية

صباح يوم 27 يناير 2025، أُعلن عن موت 5 عمال اختناقا داخل نفق مائي بسد المختار السوسي بجماعة تفنوت، إقليم تارودانت، نتيجة انفجار بالنفق يوم 26 يناير 2025، وذلك في أثناء قيام العمال بأشغال صيانة داخل نفق مائي يمتد أفقيا حوالي 400 متر، مستعملين قناني غاز لتلحيم الأنابيب. اهتز النفق بانفجار قوي، متسببا في انهياره، واندلاع نيران داخل المساحة المغلقة، ما أدى إلى محاصرة 5 عمال وانقطاع الاتصال بهم، وفقدانهم داخل النفق لساعات.

لم تتمكن وحدات الوقاية المدنية من الوصول إلى الضحايا إلا صباح اليوم التالي، 27 يناير 2025، حوالي الساعة الثالثة فجرا. أعلنت جماعة تفنوت، إقليم تارودانت، عن انتشال الضحايا الخمس جثثا هامدة، موضحة أن السلطات المحلية وعناصر الوقاية المدنية، وفريق إنقاذ من منجم الزكوندر بـ"أسكاون بإقليم تارودانت، والمتطوعين والعمال، لقوا صعوبة كبيرة طيلة أكثر من 14 ساعة في الوصول إلى الضحايا داخل النفق، بسبب تسرب الغاز والانفجار داخل النفق الضيق»»، إضافة إلى طوله، والركام المتناثر داخله.

ويوم 28 يناير 2025، دُفنت جثامين الضحايا، بعد انتهاء عمليات التشريح بمركز الطب الشرعي بأكادير.

منذ البداية حضرت إلى موقع الحادثة السلطات المحلية والقوات المساعدة والدرك والوقاية المدنية للتعامل مع الوضع؛ كما أعلن عن فتح تحقيق في الواقعة تحت إشراف النيابة العامة لتحديد كافة حيثيات الحادث وملابساته.كما زار عامل إقليم تارودانت وعدة مسؤولين، مساء يوم 26 يناير 2025، موقع الفاجعة «للوقوف على سير العملية». هذا فيما أوفد وزير التجهيز والماء «لجنة للبحث في ظروف وملابسات الحادث وإجراء مهمة تفتيش فورية لمراقبة شروط السلامة في أوراش السدود قيد الإنجاز»، وأمر، «في خطوة استباقية، بإجراء مهمة تفتيش فورية تهدف إلى تقييم تدابير السلامة المعتمدة في جميع أوراش بناء السدود قيد الإنجاز...»، و»التأكد من التطبيق الصارم للقوانين والمعايير المتعلقة بالسلامة في جميع أوراش السدود الجديدة».

بالمقابل لم يسجل أي حضور حقيقي، لا ميداني، ولا إعلامي، لمنظمات الطبقة العاملة، وخاصة المنظمات النقابية، في متابعة هذا الحادث المأساوي، والقيام بمناسبة ذلك بطرح مشكل انعدام شروط الصحة والسلامة في أماكن العمل، وما يترتب عنها من مصائب (حوادث وأمراض) تصيب العاملات والعمال، ومعاناة الضحايا وذويهم في تحصيل حقوقهم.

مرة أخرى، وبعد دفن جثامين الضحايا الخمس الذين قضوا جميعهم خنقا و/ أو حرقا داخل النفق، وهم أحياء بسبب الغاز والأنقاض والغبار...؛ تكشف هذه الفاجعة أن الحادثة وقعت في مكان عمل محصور، ضيق، ومغلق، وعن انعدام شروط الصحة والسلامة المهنية، التي تنص عليها قوانين الشغل على علاتها، وعن ضعف وسائل الإنقاذ، وعدم فعاليتها في ظل ضعف الإمكانيات، إذ لم تتمكن فرق الإنقاذ والوقاية المدنية من دخول النفق لفك الحصار عن العمال، والوصول السريع إليهم، وإنقاذهم في الوقت المناسب، إلا بعد ساعات طويلة، حيث أخرجتهم وجود تجهيزات كافية...؛ ما يكشف عدم»جاهزية فرق الإنقاذ والوقاية المدنية في مواجهة مثل هذه الحوادث».

إنها ليست حادثة عابرة أو طارئة بل تكشف وضعا ثابتا لسنوات: هشاشة شروط الصحة والسلامة المهنية بأماكن العمل بالمغرب، حيث تتكرر الحوادث المأساوية دون اتخاذ تدابير حقيقية لتحسين الأوضاع، وتفضح سياسات الدولة في مجال الصحة والسلامة المهنية، حيث الإهمال المتكرر في حماية العاملات والعمال وضمان سلامتهم، وظروف العمل الوعرة والخطرة التي يُجبَرون على العمل فيها يوميًا، الأمر الذي فضح وضع حياة العاملات والعمال في مرتبة أخيرة بعد تقليص النفقات وضمان الأرباح.

وتثار أسئلة عديدة ما تزال دون جواب. أهمها:

- هل كانت إجراءات الوقاية متوفرة للعمال، باعتبار العمل في نقف يعتبر عملا في مكان مغلق، محصور، وضيق، ويتطلب اتخاذ إجراءات خاصة؟

يتطلب العمل في أماكن العمل المغلقة و/أو المحصورة و/أو الضيقة عمالاً متخصصين بتجهيزات ووسائل عمل تحفظ سلامة وصحة وحياة العمال، أقلها أن يكون العامل مستعملاً وسائل الوقاية الفردية الملائمة، واتِّباع إجراءات ولوج الأماكن الضيقة و/ أو المغلقة، و/ أو المحصورة، إذ أن بيئة العمل في هذه الحالة تكون فيها حدة المخاطر، واحتمال حدوثها مرتفعا، ما يتطلب توخي الحذر الزائد، والصرامة في تطبيق الاحتياطات اللازمة. إذا لم تكن قد اتخذت هكذا تدابيرلسلامة لحماية هؤلاء العمال، فقد أرسلوا مسبقا إلى الموت.

- هل تم اتخاذ تدابير اتقاء مخاطر استخدام قناني غاز في مكان عمل مغلق، محصور، وضيق؟

- هل كان هناك تدخل لفرق الإنقاذ والوقاية المدنية بسرعة واحترافية لإنقاذ العمال المحاصَرين داخل النفق؟ أم أنها كانت تفتقر إلى العدد الكافي من العناصر المؤهلة والمدرَّبة، وإلى التجهيزات المناسبة للتعامل مع هكذا حالات: ولوج الأماكن المغلقة و/ أو المحصور و/ أو الضيقة والغازات السامة...؟

بدون الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها بفتح تحقيق نزيه لتحديد أسباب الحادث، تحت إشراف لجنة مستقلة يشارك فيها ممثلو الشغيلة، لن يتم التأسباب الحقيقية وراء الفاجعة، ولا الطرف المسؤول عنها، ما يحول دون تجنب تكرارها.

فنطالب بـ:

- فتح تحقيق نزيه لتحديد أسباب الحادث، تحت إشراف لجنة مستقلة يشارك فيها ممثلو الشغيلة. والنظر في ما إن كانت الشركة المشغلة مقاولة من باطن، فتحتَ هذا الستار يجري تشغيل العمال في أخطر ظروف عمل، والبحث في سوابقها في حوادث الشغل.

- إعادة النظر في سياسات الدولة في مجال الصحة والسلامة المهنية بإصلاحها جذريا...

وبهذا الصدد تعين على منظماتنا النقابية، والجمعيات العمالية، أن ترصد كل ما يضر الشغيلة من نواقص القوانين وشتى ألوان تردي ظروف العنمل لتؤسس عليها دفترا مطلبيا كاملا متكاملا يخص الصحة و السلامة في أماكن العمل، مرفوقا بآليات التطبيق ، لا سيما صلاحيات مفتش الشغل، ولجنة الصحة و السلامة ومندوبي السـ مة بالمناجم.

تارودانت : 5 عمال يفارقون الحياة تحت الأنقاض، ضحايا الأرباح في كل مكان

بقلم: النادي العمالي للتوعية والتضامن 30 يناير 2025

ها هو الموت يأخذ مرة أخرى رفاقاً لنا في أماكن العمل

توفي في 26 يناير2025، تحت الأنقاض، 5 عمال حوصروا داخل نفق بسد المختار السوسي الكائن بجماعة «أهل تفنوت» بإقليم تارودانت. تأتي حادثة الشغل المميتة هذه لتعري واقع صحة وسلامة العمال/ات، غير الحاضر في اهتمامات أرباب العمل الباحثين عن أقصى الأرباح، وليوضح بجلاء عدم اكتراث أجهزة الدولة المسؤولة بمراقبة ظروف العمل وتطبيق قانون الشغل لسلامة العمال وحياتهم. عدم اهتمام منها لا يعبر سوى عن اصطفافها إلى جانب يد أرباب العمل واستباحة تشغيل العمال على حساب حيواتهم وسلامتهم.

يعمل العمال والعاملات في أماكن العمل في ظروف تختلف حسب قوتهم التنظيمية. وبمثل بَحْثُ أرباب العمل عن أقصى الأرباح ضغطاً على الأجور وعلى ظروف عملٍ تتدهور شيئا فشيئا. إن تظافر كل من البطالة وهشاشة الشغل وغلاء المعيشة اليوم المترافق مع الحرب على التنظيم النقابي، وتشديد الاستغلال، وهزالة الأجور، وانعدام الحماية الاجتماعية، تفسر قبول العمال والعاملات العملَ في ظروف عمل مأساوية. وإن القبول بالعمل في هكذا ظروف، يعني شيوع الحوادث والأمراض المهنية.

لا يُعزى واقع تدهور ظروف العمل إلى شدة هجوم أرباب العمل على حقوق العمال والعاملات فحسب، بل هو مسؤولية القيادات النقابية. قيادات خذلت القاعدة العمالية العريضة في عدم إتيان برامج نضالية ميدانية، تفرض تطبيق الحد الأدنى مما هو موجود في مدونة الشغل من مواد تتعلق بالسلامة والصحة، بدل الجري نحو «شراكة «مزعومة». إن أرباب العمل الذين تجالسهم القيادات النقابية في المحافل والندوات، هم أنفسهم المسؤولون عن قتل العمال/ ات في أماكن العمل. ولنا في بعض حالات وفيات حوادث انهيار الأترية أسفله خلال السنوات الأخيرة، المثال الفاضح لهول وتدهور ظروف العمل المنتشرة:

- في 17 يناير 2025 لقي عامل بناء حتفه إثر انهيار قبو في ورشة بناء بإحدى البنايات قيد الإنشاء بمدينة الرحمة، التابعة لإقليم النواصر ضواحي الدار البيضاء؛

- في شهر ديسمبر في العام 2024 في طنجة، توفي عامل داخل ورش بناء بعد انهيار جزئي بداخله. قتيل على الأقل ومصابون في انهيار ورش بناء بالرحمة ضواحي البيضاء؛

- في بداية شهر يوليوز في سنة 2024 لقي عامل (42 سنة) مصرعه وأصيب ثان (43 سنة) إثر انهيار جزئي لمقلع للأحجار بجماعة غيثة الغربية بإقليم تازة؛

- في نهاية فبراير 2024 توفي عاملان إثر انهيار نفق داخل منجم تابع لشركة متخصصة في استخراج المعادن بالجماعة القروية لالة عزيزة التابعة لإقليم شيشاوة؛

- يوم 28 مايو 2024، توفي عامل انهالت عليه الأترية والرمال بمقلع رمال بمنطقة بوعسيلة بجماعة بني زرنتل، نواحي أبي الجعد، إقليم خريبكة؛

تارودانت : 5 عمال يفارقون الحياة تحت الأنقاض، ضحايا الأرباح في كل مكان

بقلم؛ النادي العمالي للتوعية والتضامن

- في يونيو 2022 في مدينة طنجة أدى انهيار أتربة داخل مشروع حفر الأنابيب إلى وفاة عاملين بطنجة؛

- في 25 أبريل 2023 لقي عاملان مصرعهما، جراء انهيار مقلع للرخام بجماعة سيدي لامين بإقليم خنيفرة. الأول شاب يبلغ من العمر حوالي 20 سنة، والثاني أربعيني متزوج وله طفلان. الضحيتان يتحدران من مركز كهف النسور؛

- في 9 يوليوز 2021 في مدينة أزيلال توفي عامل ثلاثيني في محطة لتزويد الماء بمنطقة أفورار إثر انهيار كومة من الأتربة عليه؛

- في شهر نوفمبر من سنة 2018 قضى ثلاثة عمال مناجم بمنطقة جرادة، في حين جرى إنقاذ ثلاثة آخرين أصيبوا بجروح متفاوتة الخطورة، جراء انهيار ركام من الصخور والأتربة. وقع هذا الحادث في أعقاب حادثتين خلال أسبوع من قبل أسفرا عن مقتل عامل بعد انهيار بئر مهجورة للفحم، وعن مقتل آخر جراء انهيار صخري بينما كان يجمع بقايا فحم.

وإذ نتوجه بالتعزية لعائلات رفاقنا، نؤكد استعدادنا للعمل مع كل أنصار الطبقة العاملة من أجل وقف نزيف حوادث الشغل. وهذا يتطلب النضال من أجل:

جهاز تفتيش شغل بصلاحيات حقيقية والرفع من أعداد العاملين به؛

أدوار حقيقية للنقابات ومؤسسة مندوبي الأجراء ولجان الصحة والسلامة، ومندوبي السلامة في اتقاء الأخطار المهنية بأماكن العمل؛

تفعيل دور المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية، وتمكينه من وسائل النهوض بمهمته؛

جعل مجلس طب الشغل مؤسسة مستقلة، تتجاوز الطابع الاستشاري إلى هيئة ذات صلاحيات فعالة؛

تطوير صلاحيات المصلحة الطبية للشغل، وضمان استقلال طبيب الشغل عن رب العمل. وتخريج العدد المناسب من أطباء الشغل وتعيين العدد الكافي من الأطباء مفتشي الشغل؛

توسيع جداول الأمراض المهنية لتواكب التطورات الحاصلة في أماكن العمل؛

المنع الفوري والنهائي لمادة الأميانت المسرطنة؛

إصدار القانون الإطار للصحة والسلامة في العمل بالقطاعين العام والخاص؛

إلغاء قانون التعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية وإسناد المهمة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

مصادقة المغرب على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 161 (خدمات الصحة المهنية) والاتفاقية 155 (السلامة والصحة المهنيتين وبيئة العمل).

أخيرا إن سبب الموت في أماكن العمل معروف. موت في سبيل الأرباح، أرباح أرباب العمل.

لا دمج لتأمين المخاطر المهنية في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
بدون إرادة سياسية...

بقلم : ميم كاف

يتعالى ضجيج الإعلام منذ شهور حول دمج الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بين أخذ ورد. وقد سبق دمج عدد من الحالات في الضمان الاجتماعي، منها التأمين الإجباري عن المرض الخاص بالأجراء فور إحداثه قبل 20 سنة، ثم نظيره الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الممارسين نشاطا خاصا. وطيلة هذه المدة الطويلة ثمة إصرار على عدم دمج تأمين حوادث الشغل والأمراض المهنية، مع أنه أمر صحي من البداهة جمعه مع سواه في الضمان الاجتماعي. ولا شك أن تقصير المنظمات النقابية بهذا الشأن يفسر هذا الواقع الممتنع عن التغيير، إذ لم يبدأ بعض النقابات النادر يرفع مطلب دمج حوادث الشغل وأمراضه في الضمان الاجتماعي إلا مؤخرا. وطبعا يجد رفض هذا الدمج، أو تأخيره المستمر، تفسيرا في قوة لوبي (جماعة ضغط) شركات التأمين التي تراكم الأرباح وتسعى إلى الحفاظ على غنيمة حوادث الشغل والأمراض المهنية.

يُحمّل النظام الحالي للتعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية الطبقة العاملة معاناةً مريرة ويسبب مآسي تُفتت الأكباد (أعداد غفيرة متعاظمة من الأرامل والأيتام، والمعطوبين في أوضاع بؤس وعذاب). ويتسم بعدم إجبارية التأمين عن الأمراض المهنية، ويتيح تنصلَ قسم كبير من أرباب العمل من التأمين عن حوادث الشغل، ويُحمل العامل وذويه تأخرا في تحصيل حقوقهم، ويضيف نفقات توكيل المحامي، ويتميز بهزالة التعويضات.

ليست ثمة حجج للدفاع عن بقاء تأمين المخاطر المهنية خارج الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لذا لا يحتاج دمج هذا التأمين سوى إلى إرادة سياسية. وقد سبق منذ عقود اقتراح هذا الدمج حتى من بعض أوساط مختصي القانون الذين لا علاقة لهم بالحركة النقابية. مثال ذلك التقرير الختامي لندوة حوادث الشغل والأمراض المهنية التي نظمتها كلية الحقوق بجامعة القاضي عياض قبل ثلث قرن (المجلة المغربية للاقتصاد والقانون المقارن عدد 22 1994)، وقد صاغه الخبير الدولي في الضمان الاجتماعي، الفقيد عبد الله بوظهرين، حيث جاء في فقرته الختامية بعنوان آفاق إصلاحية ما يلي:

«الملاحظ أن جل الاقتراحات المقدمة في هذه الندوة انصبت أساسا حول مراجعة ظهير 6 فبراير 1963 بدلا من تقديم بديل حقيقي في هذا النطاق، لهذا فإنه من الضروري إعادة النظر في النظام القانوني لحوادث الشغل والأمراض المهنية إعادة جذرية مبنية على ابتكار نظام جديد يقوم على مفهوم الضمان الاجتماعي، وفي هذا الإطار من المفيد الإشارة إلى أن السلطات التونسية المختصة أقدمت في هذه السنة على هذا الاختيار بعدما كان نظام حوادث الشغل والأمراض المهنية مبنيا على مبدأ مسؤولية المؤاجر وإجبارية التأمين، أي أن هذه الحماية أدمجت في نظام التأمينات الاجتماعية، ولهذا، فإنه، من بين بلدان المغرب العربي لم يبق إلا المغرب خارج عن هذا الإطار ذو الامتيازات التي لا يستهان بها للطبقة العاملة. فإدماج حوادث الشغل والأمراض المهنية في إطار نظام شمولي للرعاية الاجتماعية يأخذ بعين الاعتبار في نفس الوقت بالطابَعين الوقائي والحمائي معا يمكن لا محالة من الاستجابة الصحيحة لحاجيات ومتطلبات الفئات العاملة، ويعمل في ذات الوقت على تقليص عدد الملفات المتعلقة بحوادث الشغل والأمراض المهنية التي تُعرض على القضاء، مما يمكن هذا الأخير من التفرغ إلى أعمال أخرى وإلى بلورة مفاهيم موحدة لكثير من المواضيع التي هي من صميم علاقات الشغل مثل تحديد مفهوم موحد للقدرة على العمل، وتحديد الحدود الفاصلة بين حوادث الشغل والحوادث العادية إلى غير ذلك من المواضيع التي نحتاج فيها إلى موقف قضائي موحد».

موقف الدمج هذا جاء أيضا في توصيات رأي مؤسسة تابعة للدولة ذاتها، رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في نوفمبر 2020 بعنوان «الصحة و السلامة في العمل: دعامة اساسية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية» صفحة 29.

ليست الإرادة السياسة منعدمة لدى الماسكين بزمام المغرب، لكنها إرادة موجهة لخدمة مصلحة البرجوازية، واعتقاد خلاف ذلك ضربٌ من التوهم ينم عن غشامة سياسية وتدنٍّ خطير في الوعي الطبقي. لهذا فإن الإرادة السياسية المطلوبة لدمج تأمين حوادث الشغل والأمراض المهنية في الضمان الاجتماعي هي الإرادة السياسية للطبقة العاملة. هذه الإرادة واهنة، لأنها تعرضت لإضعاف بفعل المؤثرات السياسية، سواء من قبل الدولة البرجوازية المستبدة، بقمعها للحريات وتعريض عامة الشعب للتخويف والتجهيل، أو مؤثرات أحزاب برجوازية «معارضة» تمارس هيمنة سياسية على قسم من طبقة الشغيلة، وتستعمل كفاحيتها لصالح أهداف غير عمالية.

مجمل مطالب الطبقة العاملة الجوهرية تتطلب ميزان قوى قادر على فرضها على أرباب العمل ودولتهم، وهو ميزان نوعي يتعذر بلوغه دون ارتقاء نضال الطبقة العاملة إلى نضال سياسي. محصلة الكلام أن إنماء وعي الشغيلة السياسي، بجهد تنويري، وفي خضم النضالات اليومية، مهمة ملحة، ودونها سير في ذيل قيادات نقابية لا يتعدى أفقها طلاء أغلال الاستغلال الرأسمالية بصبغة اجتماعية زائفة.

مقترح تعديلات مدونة الأسرة: هل من مكاسب في مجتمع ميزته اضطهاد النساء؟

بقلم- قدس

ترأس الملك جلسة عمل يوم 23 ديسمبر 2023 حول مستجدات مدونة الأسرة، بعد أن رفعت الهيئة المكلفة بمراجعتها تقريرها له في أواخر شهر مارس، وأحال بعض التعديلات على المجلس العلمي الأعلى للنظر فيها، بما لا يمس «تحريم الحلال وتحليل الحرام» وقدم المجلس خلاصة رأيه فيها.

فور الإعلان عن بدء المشاورات وتقديم المقترحات بشأن مراجعة مدونة الأسرة، تسابقت قوى سياسية ليبرالية ورجعية في رفع مذكراتها للجهة التي عينها الملك بتلك المهمة. ورافق مرحلة تنظيم اللقاءات والجلسات الرسمية تجاذبات بين هذين الطرفين المجمعين كليهما على تحكيم الملكية، وبعد حملات تشهير تجلت في سعار المناهضين- ات لحقوق النساء والنواح المنافق على الأسرة المهددة بالتفكك والتباكي على الأخلاق المنتهكة، رجعت الأمور الى مركز «الحل والعقد» ومكمن الحكم الفعلي أي قرار الملك. بات أعداء حقوق النساء باختلافهم ينتظرون قرارات الحَكم، وأشاد معظمهم بما أسموه «منهجية التشاور الواسع التي سلكها ورش مراجعة مدونة الأسرة»، واتخذوا حكومة الواجهة مشجبا لنقد جبان، فيما الليراليون- ات الذين أخافهم سعار الرجعيين- ات بدورهم يمنون النفس بما تمن به الملكية من نزر التحسينات، وفي كلتا الحالتين فمن بيده زمام الأمر يكرر نفس المنهجية التي خبرها في الجلبة التي صاحبت «الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية»، وما تلاها من إصلاح انتهى حينها بصدور مدونة الأسرة سنة 2004.

توالت بيانات القوى الليبرالية والرجعية، حكومية ومعارِضة، بعد الإعلان عن مستجدات مضامين مراجعة المدونة. وتروج هذه القوى السياسية المنبطحة أضاليل «الديمقراطية التشاركية الواسعة» في كل مرة يأمر فيها الاستبداد السياسي بوضع قوانين أو مراجعتها، بما لا يقوض مصالحه الطبقية ويخدم حكمه المطلق.

مدونة الأسرة: مشروع تعديلات لن تضع حدا لاضطهاد النساء القانوني

تهم التعديلات المقترحة منح حق الولاية القانونية للأمهات على غرار الآباء على الأبناء أثناء قيام العلاقة الزوجية أو بعد انفصامها، وتخويل الأم المطلّقة حق الاحتفاظ بالحضانة ولو بعد زواجها. وبعد ذلك مكسبا بالمقارنة مع مدونة الأسرة لعام 2004، حيث كانت النساء اللواتي يتحلمن عبء رعاية أطفالهن بعد الطلاق تعانين مشاكل جمة جراء هذا الميز القانوني. وشملت مقترح التعديلات المعلنة احتساب العمل المنزلي ضمن الممتلكات المكتسبة أثناء قيام العلاقة الزوجية، غير أن ذلك يحصره في دائرة الأسرة فقط. وسيظل مجمل العمل الرعائي عبئا اجتماعيا تقوم به النساء لوحدهن بدلا من تحميل كلفته لمجتمع رأسمالي ذكوري. ويجتهد هذا التشريع الأسري لإبقاء العمل المنزلي لصيقا بالنساء وضمن دائرة العلاقات الأسرية حتى لا يتحمل المجتمع كلفته المادية.

خصت التعديلات كذلك قضايا أخرى مثل تبسيط مساطير الزواج بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج، وإخراج بيت الزوجية من التركة وجعله من حق أحد الزوجين الباقي على قيد الحياة، واحداث هيئة للصلح والوساطة مستقلة عن القضاء، وجعل الطلاق الاتفاقي موضوع تعاقد مباشر دون الحاجة لسلوك مسطرة قضائية. وتم رفض مطالب قانونية أخرى جوهرية في التقدم صوب مساواة قانونية، وتكررت تلك المطالب كثيرا في مذكرات أحزاب وجمعيات نسائية ليبرالية. ويتعلق الأمر بإقرار الخبرة الجينية في إثبات النسب، ومنع زواج التعدد، والحد من زواج القاصر، ومراجعة أحكام الإرث لتستجيب لمبدأ المساواة بين الجنسين. وعُرضت هذه المطالب على رأي المجلس العلمي للعلماء بدعوى ارتباطها بنصوص قطعية، ورفض هذا الأخير قبول الخبرة الجينية لإثبات نسب الطفل المولود خارج الزواج لأبيه البيولوجي مع تحميله والأم البيولوجية العبء المادي للطفل. وبرر المجلس العلمي رفضه كون ذلك يهدم الأسرة الشرعية ويخلق أسرة بديلة. لن يكترث فقهاء دين لما يلحق بأمهات عازبات وأطفالهن من حيف وظلم قانوني، فَهَمُّهم الوحيد هو تحصين تطبيق نصوص وفق تفسير ذكوري في مجتمع تسوده أخلاق أبوية ظالمة، ويحتقر الأطفال غير المنسب بين لآبائهم وينبذ الأمهات العازبات ويعرضهن وأطفالهن لشتى النعوت المشينة لإنسانية كليهما. ولم يستجب «الاجتهاد الفقهي المؤسساتي المنفتح والبناء» الذي تشيد به مكونات الصف الليبرالي، وتنادي بإعماله لمطلبها المتعلق بوقف العمل بقاعدة التعصيب لفائدة البنات، وحذف اختلاف الدين من موانع الإرث، وجرى الاستعاضة عن ذلك بفتح المجال للهبة والوصية، لكن ذلك لا يلغي إبقاء أحكام الإرث على الميز على أساسي الجنس والدين، كما تم الإبقاء على زواج التعدد مع إضافة حق اشتراط الزوجة عدم التزوج عليها في عقد الزواج، وبدلا من تجريم زواج القاصر جرى الاحتفاظ به و رفع سنه إلى 17 سنة.

ستبقى مدونة الأسرة حتى وإن تضمنت مكاسب، بتكييف بعض موادها لإيجاد مسوغات قانونية تُجاري واقع الأسرة الاقتصادي والاجتماعي المتحول، تشريعا أسريا رجعيا. وسـ بقي على اضطهاد النساء القانوني، لكون نصوص هذا القانون مقيدة بسلطة الأحكام الفقهية، ولأن تعديلها يجري ضمن حدود ما يسمح به نظام سياسي، يعد الدين أحد أركان بقاء حكمه.

لا غنى عن تنظيم نسوي عمالي شعبي لفرض حقوق النساء الديمقراطية

تجري مراجعة أحكام مدونة الأسرة في ظل ميزان قوى نضالي عام مختل لصالح الطبقة المسيطرة، ومن ميزاته غياب حركة نسوية جماهيرية مكافحة ديمقراطية ومستقلة. وفي غياب هذا الشرط الأساسي لانتزاع مكاسب فعلية وضمنها القانونية لصالح جماهير النساء المضطهَدات، يبقى نقاش مدونة الأسرة وتعديلها خاضعا لتوافقات يفرضها نظام الاستبداد السياسي من وجهة نظر مصالحه.

تعاني معظم نساء المغرب اللواتي ينتمين لطبقات الشعب المستغَلة أوجه قهر متعددة، ومنها الميز الذي تكرسه قوانين مجحفة يحكمها مورث ثقافي ذكوري. ورغم التغيير الجزئي الذي لحق بعضها تحرص دولة البرجوازية على بقاء الأساس المادي الذي تنغرس فيه تلك القوانين التمييزية. يمد اضطهاد النساء جذوره في بنية مجتمع طبقي يُغرق أغلب شعبنا في عمل بأجور ضعيفة أو بطالة واسعة. إن النتائج المترتبة عن تلك الأوضاع تنزل بثقلها على كاهل النساء سواء كن عازبات أو متزوجات أومطلّقات. إن تغيير الأوضاع المادية للنساء وضمان الاستقلال المادي أحد الشروط الأولى لفك تبعيتهن الاقتصادية إزاء الغير، ودافع أساسي للدفاع عن باقي الحقوق. عوض أن تتحمل الدولة مسؤوليتها في تأمين دخل للجميع نساء ورجالا، ومن اضطلاعها بكلفة رعاية الأطفال (تغذية، مسكن، تعليم، صحة، ملبس، ترفيه...) والعاجزين- تناور لتتهرب من مسؤوليتها، وتقدف بعبء تحمل أفراد الأسرة في تشريع أسري ينتظر منه حل تناقضات اقتصادية واجتماعية أساسها تهرب دولة البرجوازية من تحمل الأكلاف.

تعد معركة المساواة القانونية إحدى ساحات النضال النسوي في المغرب. ولن يتأتى انتزاعها إلا بنضال فعلي، وليس عن طريق ما تمن به السلطة السياسة الحاكمة، ولا عبر انتظارها فترات طويلة لتأذن بفتح المجال لتغيير هذا القانون أو ذاك، كما هو الحال بخصوص مراجعة قانون أسرة رجعي مر على تطبيقه عقدين من الزمن.

إن فرض قانون أسرة ديمقراطي لا يكرس اضطهاد النساء ويحمي الأطفال يستدعي نضالا عاما ضد مجمل النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بما يفرض مكاسب نوعية تحسن جذريا من أوضاع النساء، وليست معركة المكاسب القانونية إلا خطوة أولية في هذا المسار. ويلزم لخوض هذه المعركة التقدم في بناء حركة نسوية جماهيرية مكافحة وهذه المهمة لن تكون بسيرة. تعبر النساء عن قوتهن الجماعية في مرات عدة في النضالات العمالية والشعبية التي ينخرطن فيها. وحتى إن كانت مطالبهن الخاصة بهن تغيب في أغلب الأحيان، لكن ممارستهن لفعل النضال الجماعي يبقى مدخلا مهما لفهم وضعهن الخاص في مجتمع يكرس الميز اتجاههن. ويمكن أن تشكل مشاركة النساء الواسعة في مختلف النضالات الجماهيرية إحدى المنطلقات لبناء تنظيم نسوي. ويشترط هذا الالتحام بهن في تجارب النضال الميداني التي يخضنها، وإرفاق ذلك بجهد تثقيف سياسي نسوي ينطلق من واقع النساء لبلورة مطالب قادرة على تعبئة قوتهن ووعيهن الجماعي. وتتمثل تلك القوة الجماعية في العاملات اللواتي تداس حقوقهن في المعامل والضيعات، وفي اللواتي يلا يجدن دخلا مستقلا يقيهن تبعيتهن المادية في أسرهن، وفي من ينتفضن ضد حياة الفقر والبؤس في البوادي، فضلا عن آلاف خريجات المعاهد والجامعات ومراكز التكوين المهني اللواتي سيتوجهن لسوق شغل هشة لتتربص بهن البطالة. إن هذه الأقسام هي من سيشكل ذلك التنظيم النسوي الذي لا بد من توفره لانتزاع مطالب النساء، سواء الآنية التي يمكن فرضها في ظل مجتمع رأسمالي أبوي، أو تلك التي لا بد من تقويض أسس هذا المجتمع لنيلها.